الأمم المتحدة
S/2016/341
مجلس الأمن
Distr.: General
13 April 2016
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن جنوب السودان

(للفترة من ٣ شباط/فبراير ٢٠١٦ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٦)

أولا - مقدمة

١ - يُقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ٢٢٥٢ (٢٠١٥) الذي مدَّد المجلسُ بموجبه ولايةَ بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٦، وطلب فيه إلي أن أقدم كل ٦٠ يوما تقريرا عن حالة تنفيذ ولاية البعثة. ويعرض هذا التقرير ما استجد من معلومات منذ صدور تقريري السابق، المؤرخ ٩ شباط/فبراير ٢٠١٦ (S/2016/138)، ويتناول التطورات المستجدة في الفترة الممتدة من ٣ شباط/فبراير إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٦.

ثانيا - التطورات السياسية

٢ - على الرغم من البداية الواعدة بتنفيذ اتفاق حلّ النزاع في جمهورية جنوب السودان التي استُبشر بها إثر وصول أعضاء الفريق المتقدم للجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان إلى جوبا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، لا يزال التقدم العام في تنفيذ اتفاق السلام متأخرا عن موعده، ولا يزال يتعين إنشاء حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية.

عملية السلام في جنوب السودان

٣ - في خطوة مهمة نحو تشكيل الحكومة الانتقالية، عيّن الرئيسُ سالفا كير، في ١١ شباط/فبراير، زعيمَ الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، رياك مشار نائبا للرئيس الأول لجنوب السودان، وعيّن نائب الرئيس الحالي جيمس واني إيغّا

الرجاء إعادة استعمال الورق

نائباً لرئيس الحكومة الانتقالية. وفي حين رحّب السيد مشار بتعيينه، فقد أكد في الوقت نفسه أن عودته إلى جوبا ستعتمد على تنفيذ الترتيبات الأمنية الانتقالية المتفق عليها.

٤ - وفي يوم ١٢ شباط/فبراير، أصدر الرئيس بياناً صحفياً أعلن فيه أنه أجرى مشاورات مع زعماء المعارضة السياسية، بمن فيهم المحتجزون السياسيون السابقون وزعماء الأحزاب السياسية الأخرى، في ما يتعلق بتشكيل الحكومة الانتقالية، ودعا نائب الرئيس الأول المعيَّن للانضمام إليه في جوبا في يوم ١٩ شباط/فبراير بغرض تشكيل الحكومة الانتقالية، وتقديم أسماء وزرائه المرشحين للحكومة. ومع ذلك، وحتى وقت إعداد هذا التقرير، لم يصل السيد مشار إلى العاصمة، وقد ذكر أنه لن يُبلِّغ رسمياً عن أسماء وزرائه المرشحين للحكومة إلاّ عند وصوله إلى جوبا.

٥ - وفي البيان الصحفي نفسه، الصادر في ١٢ شباط/فبراير، أعلن مكتب الرئيس أن نقل القوات الحكومية إلى خارج جوبا استعداداً لعودة القوات التابعة للجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، بما في ذلك الحراس الشخصيين لنائب الرئيس الأول، قطع شوطاً متقدما. وفي ٢٣ شباط/فبراير، أبلغت آليةُ رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية اللجنةَ المشتركةَ للرصد والتقييم أنها باشرت رصدَ والتحققَ من انسحاب القوات الحكومية من جوبا. وعملاً بأحكام اتفاق السلام، وحالما تؤكد اللجنةُ العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار أماكنَ مواقع تجميع القوات، تقومُ آليةُ رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية برصد المواقع، إضافة إلى مراقبة وقف إطلاق النار الدائم. وفي ٢ آذار/مارس، ذكر رئيس الأركان العامة للجيش الشعبي لتحرير السودان أن الغالبية العظمى من القوات الحكومية انتقلت من جوبا، وأن الوحدات المتبقية سوف تُنقل إلى مواقع خارج العاصمة حالما تدخل الترتيبات الأمنية الانتقالية حيّز النفاذ. ومع ذلك، فقد أعربت آليةُ رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية في التقرير الذي قُدّمته خلال الاجتماع السابع للجنة المشتركة للرصد والتقييم، المعقود في ٢٤ آذار/مارس عن قلقها إزاء التأخير في عملية التحقق من المواقع والتقدم البطيء في نقل كل من القوات الحكومية وقوات المعارضة إلى مواقع التجميع.

٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ركّزت اللجنةُ المشتركة للرصد والتقييم واللجنةُ العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار أيضاً في اجتماعاتهما على تنفيذ الترتيبات الأمنية الانتقالية، بما في ذلك نقل الدفعة الأولى البالغ عدد أفرادها ١ ٣٧٠ فرداً من قوات المعارضة إلى جوبا. وبدأت قوات المعارضة بالوصول إلى جوبا في ٢٤ آذار/مارس، بعد أن قامت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان بنقل الدفعة الأولى من أفراد الشرطة التابعين للمعارضة جواً

من باقاك إلى جوبا عبر ملكال، ومنذ ذلك الحين استمر وصول القوات بشكل شبه يومي، بواسطة مجموعة من الرحلات الجوية التي سيّرتها البعثة بالاقتران مع رحلات تجارية مستأجرة. وفي الوقت نفسه، وافقت اثيوبيا على نقل الأسلحة الثقيلة التابعة للمعارضة إلى جوبا حال تمركز القوات فيها.

٧ - وفي ٢٥ شباط/فبراير، زرتُ جنوب السودان، حيث التقيتُ الرئيس وشدّدتُ على الحاجة الملحة لتنفيذ اتفاق السلام، بما في ذلك تشكيل الحكومة الانتقالية، وسلّطتُ الضوء على مسؤولية الحكومة في حماية مواطنيها. وفي جوبا، زرتُ أيضاً موقعاً لحماية المدنيين تابعاً للأمم المتحدة، وتحدثتُ مع الطلاب في المدرسة الموجودة في الموقع، والتقيت مع عدد من الجهات الفاعلة الإنسانية التابعة للأمم المتحدة وغيرها من الجهات. وخلال فترة وجودي في جوبا، تحدثتُ أيضا عن طريق الهاتف مع النائب الأول للرئيس المعيّن. وقد شجّعته على العودة إلى جوبا، وسلّطتُ الضوء على الحاجة الماسة لتنفيذ اتفاق السلام في الوقت المحدد.

٨ - وفي تطور إيجابي آخر، شهِدت اللجنةُ المشتركة للرصد والتقييم في ٤ آذار/مارس، اختيار الأحزاب السياسية الأخرى، بتوافق الآراء، ممثليها إلى المؤسسات التي ينص عليها اتفاق السلام، بما في ذلك اللجنة المشتركة للرصد والتقييم، وآلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية، واللجنة الوطنية المعنية بتعديل الدستور، ومجلس إدارة الصندوق الخاص لإعادة الإعمار. وتم توزيع سبعة عشر مقعداً في الجمعية التشريعية الوطنية الانتقالية بين الأحزاب التي صادقت أيضا على اتفاق السلام.

٩ - وفي ٩ شباط/فبراير، أَنجزتْ اللجنةُ الوطنية المعنية بتعديل الدستور صياغةَ التعديلات الدستورية المحددة. وأنجزَت أيضاً صياغة القانون الذي يجيز وضع التعديلات الدستورية موضع التنفيذ، وأعدّت قائمة بالقوانين الحالية التي تتطلب التعديل من أجل تنفيذ اتفاق السلام، بما في ذلك القوانين المتعلقة بالقوات المسلحة، والأجهزة الأمنية وخدمات الطوارئ. ورغم ذلك، أعلنت اللجنة، في ٢١ شباط/فبراير، أنها علّقت أنشطتها بسبب عدم وجود اتفاق سياسي بين الحكومة والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، بشأن أربع قضايا، هي: (أ) اقتراح إحداث ٢٨ ولاية؛ و (ب) عدد وطريقة اختيار مستشاري الرئاسة؛ و (ج) ملء المناصب الشاغرة في الجمعية التشريعية الوطنية ؛ و (د) اختيار رئيس الجمعية التشريعية الوطنية الانتقالية. ووافقت اللجنة بالإجماع على إحالة القضايا العالقة إلى حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية لدى تشكيلها.

التطورات السياسية الأخرى

١٠ - أيَّدت الحكومة وقادة المعارضة، وكذلك اللجنة المشتركة للرصد والتقييم البيان الذي أصدره في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ مجلس وزراء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في دورته الاستثنائية الخامسة والخمسين المعقودة في أديس أبابا والذي حثَّ فيه المجلسُ الأطرافَ على تعليق اتخاذ مزيد من الاجراءات الرامية إلى تفعيل أمر التأسيس ذي الرقم (٢٠١٥/٣٦) القاضي بإحداث ٢٨ ولاية (الأمر ذو الرقم ٢٠١٥/٣٦). ورغم ذلك فقد استمر تنفيذ هذا الأمر، مما أفضى إلى زيادة التوترات في بعض أنحاء البلد، لا سيما في منطقة أعالي النيل الكبرى.

١١ - وفي ٢ شباط/فبراير، أقرّت الجمعيةُ التشريعية الوطنية مشروعَ القانون المتعلق بالمنظمات غير الحكومية ومشروعَ القانون المتعلق بلجنة الإغاثة وإعادة التأهيل، اللذيْن وقعهما الرئيس فأصبحا قانوناً في ١١ شباط/فبراير. وأنشأ مشروعا القانونين هذين إطاراً تنظيمياً جديداً للمنظمات غير الحكومية، يشمل إصدارَ شهادات تسجيل سنوية لها، وإعمالَ إجراءات تشغيلية ومالية جديدة ناظمة لعملها، وفرضَ قيودٍ على النسب المئوية للموظفين الدوليين العاملين فيها. وقد أعربت بعض الجهات المانحة، والوكالات الإنسانية، والمنظمات غير الحكومية الدولية عن قلقها إزاء الأثر السلبي الذي يمكن أن يترتب على القانون الجديد في عملياتها، ودعت إلى استعراضه.

التطورات الاقتصادية

١٢ - استمر الانخفاض في قيمة جنيه جنوب السودان والارتفاع في نسبة التضخم. وفي ٣٠ آذار/مارس، شهد سعر الصرف الرسمي لجنيه جنوب السودان انخفاضاً في قيمته بما يقرب من ٥٠ في المائة من قيمته مقارنة مع قيمته في الفترة المشمولة بالتقرير السابق، أي إلى أكثر من ٣٢ جنيهاً مقابل الدولار الواحد من دولارات الولايات المتحدة. وأبلغ المكتب الوطني للإحصاء عن حدوث زيادة سنوية في الرقم القياسي لأسعار السلع الاستهلاكية بلغت نسبتها في شباط/فبراير ٢٠٢,٥ في المائة. وقد أدّت الآثار المجتمعة الناجمة عن الانخفاض في قيمة العملة، وارتفاع نسبة التضخم، والتأخر في دفع رواتب الموظفين العاملين في القطاعين العام والخاص، إلى تكبّد السكان مشقة قاسية، ونشوب توترات في جميع أنحاء البلد.

١٣ - وفي الفترة من ١٠ إلى ٢٤ شباط/فبراير، زار وفدٌ من صندوق النقد الدولي جنوب السودانَ، واجتمع مع كبار المسؤولين الحكوميين، بمن فيهم محافظ البنك المركزي. واتضح

خلال المناقشات أن جنوب السودان لن يكسب من إيرادات النفط في عام ٢٠١٦ أي مبلغ إذا أوفى بالتزاماته تجاه السودان. وبالرغم من الجهود الجارية لإعادة جدولة مدفوعات الإيرادات ذات الصلة بالنفط إلى السودان، لم يبلَّغ عن إحراز أي تقدم في هذا المجال.

ثالثاً - الحالة الأمنيَّة

١٤ - ظلّت الحالة الأمنيّة متوترة في جميع أنحاء البلد، وخاصة في أعالي النيل وغرب بحر الغزال، وقد اندلعت أعمال عنف في موقع حماية المدنيين التابع للبعثة في ملكال بين أفراد من قبيلة الدينكا و قبيلة الشلوك، وفي مدينة واو، وقيل إنها وقعت بين القوات الحكومية وجماعات مسلحة مجهولة الهوية. وفي جونقلي، اندلع قتال بين أفراد من عشيرتي بيبور وبوتشالا، في حين وقعت اشتباكات بين أشخاص من المشردين داخلياً في أحد مواقع حماية المدنيين التابعة للبعثة في جوبا. وارتفعت حدة التوترات أيضا في غرب الاستوائية.

منطقة أعالي النيل الكبرى

١٥ - في أعالي النيل، لا تزال حدة التوترات بين قبيلتي الدينكا والشلوك مرتفعة نتيجة المواجهات المباشرة بين القوات الحكومية وعناصر من قبيلة الشلوك في قوات المعارضة. ولا تزال القوات الحكومية وقوات المعارضة على مقربة من بعضهما بعضا، وخاصة على الضفة الغربية لنهر النيل؛ ولا تزال ترد تقارير عن وقوع مناوشات بينهما، فضلا عن وجود مؤشرات تدل على أن الطرفين كليهما يحشدان قواهما، في ما يبدو، تمهيداً لمزيد من التصعيد في الأعمال العدائية.

١٦ - وتصاعدت التوترات بين أفراد من قبيلتي الدينكا والشلوك إلى حد اندلاع مواجهة مسلحة بينهما في موقع حماية المدنيين التابع للبعثة في ملكال في يومي ١٧ و ١٨ شباط/فبراير، مما أدى إلى وقوع ما لا يقل عددهم عن ١٤٤ ضحية، بينهم ٢٥ حالة وفاة على الأقل. وتشير التقارير إلى أن القتال بدأ بين مجموعات من شباب قبيلتي الشلوك والدينكا في ١٧ شباط/فبراير. وفي ١٨ شباط/فبراير، دخل ما يتراوح عددهم بين ٥٠ و ١٠٠ من العناصر المسلحة، يُقال إنهم كانوا يرتدون الزي الرسمي للجيش الشعبي لتحرير السودان، إلى موقع حماية المدنيين، وهاجموا المناطق التي يقطنها الأشخاص المشردون داخلياً من قبيلتي الشلوك والنوير، وأحرقوا الخيام ونهبوا الممتلكات، ودمّروا المباني والمرافق التابعة للوكالات الإنسانية. كما دُمّرت ثلاث مدارس ومستشفيان. وبعد تدخل قوات حفظ السلام التابعة للبعثة في نفس اليوم، انسحبت العناصر المسلحة من الموقع، وعادت الحالة فيه إلى الهدوء في

١٩ شباط/ فبراير. وآوى ما يزيد عددهم عن ٠٠٠ ٣٠ شخص من الأشخاص المشردين داخليا من قبيلتي الشلوك والنوير إلى داخل القاعدة اللوجستية التابعة للبعثة، في حين انتقل ما يقدر عددهم بـ ٠٠٠ ٦ شخص من الأشخاص المشردين داخليا من قبيلة الدينكا إلى بلدة ملكال. وتُقدم البعثة الدعمَ إلى الشركاء في المجال الإنساني لإعادة بناء المرافق داخل الموقع، بينما توفر أيضا قوة حماية للتوزيع العام للأغذية سواء في الموقع أو في بلدة ملكال. وأكملت البعثة تحقيقا أوليا في الحادث، أوصى بإجراء تحقيق شامل في الحادث. وفي هذا الصدد، سيتولى مجلس تحقيق بقيادةٍ من مقر الأمم المتحدة، تقييمَ استجابة البعثة للأزمة، ولقد أمرتُ بإجراء تحقيق خاص للنظر في الظروف التي أدّت إلى هذا الحادث والدور الذي قامت به مختلف الجهات المشاركة فيه. وبعد ذلك سوف تُقدم إلى مجلس الأمن إحاطة عن النتائج.

١٧ - وواصل الجنرال شول ثون، الحاكم المعين حديثا لولاية شرق النيل المنشأة بموجب أمر التأسيس ذي الرقم ٢٠١/٣٦ ٥، تعيين مسؤولين في إدارته الجديدة حصرا من قبيلة الدينكا، وهو الأمر الذي أصبح مصدر قلق لأعضاء قبيلتي الشلوك والنوير. وفي ٢١ شباط/فبراير، وصف الحاكم الشلوك والنوير بأنهم ”مهندسو العنف“ وأكد أنه لن يسمح لهم بالإقامة في شرق النيل. وردا على التوترات المتصاعدة، أعلن الرئيس في ١٥ آذار/مارس أنه ألغى قرار الجنرال ثون بإنهاء عقود الموظفين غير المنتمين لقبيلة الدينكا من ولايتي غرب النيل ولاتجور، مشيرا إلى ما تنطوي عليه هذه السياسة من خطر توسيع الشرخ الاجتماعي.

١٨ - وزادت أيضاً التوترات في منطقة بيبور الكبرى، حيث تقدِّر تقارير غير مؤكدة أن أكثر من ١٠٠ شخص من قبيلة لوو - نوير قتلوا وجرح عدد غير معروف أثناء اشتباكات مع قبيلة المورلي في سباخ جوم في الفترة من ٨ إلى ١٤ شباط/فبراير. وفي بوما (المعروفة سابقا باسم منطقة بيبور الإدارية الكبرى)، تصاعدت حدة التوترات في صفوف المورلي بين الأنصار المسلحين للحاكم المعين حديثا، بابا ميدان، وقوات فصيل كوبرا التابع للحركة الديمقراطية لجنوب السودان/جيش دفاع جنوب السودان، التي تدعم المدير السابق لمنطقة بيبور الإدارية الكبرى، ديفيد ياو ياو. وفي ٢١ شباط/فبراير، اندلع القتال بين المجموعتين في بيبور. وتلقى عشرات الجرحى العلاج الطبي في قاعدة البعثة، بينما توفي طفل نتيجة إصابته بجروح من جراء إطلاق النار عليه. ولجأ نحو ٣٣٢ ٢ شخصا من المشردين داخليا إلى جوار قاعدة البعثة. وبينما هدأ التوتر والاقتتال، تواصل البعثة حماية أكثر من ٣٠٠ من المشردين داخليا في بلدة بيبور. وفي ٤ آذار/مارس، زار وفد من الحكومة الوطنية بيبور للتوسط بين القوات الحكومية وفصيل كوبرا. وفي ٢١ آذار/مارس، اندلع القتال بين قبيلتي الأنواك في

مقاطعتي شمال بوتشالا وجنوب بوتشالا، وأفيد عن مشاركة جنود من فصيل كوبرا في القتال. وأسفر ذلك عن تشريد الآلاف من المدنيين. وما زالت الحالة متوترة.

١٩ - وفي ولاية الوحدة، شُنت غارات عنيفة لنهب الماشية في مقاطعات ماينديت وميوم وكوش، ويرجح أن تستمر بسبب الهجرة الموسمية للماشية. وما زالت التوترات بين القوات الحكومية وقوات المعارضة تشكل شواغل أمنية حول بانتيو وربكونا. وفي مقاطعة لير، أفادت أيضا مصادر كل من الحكومة والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي عن تدهور الحالة الأمنية. وفي مقاطعة كوش، أفيد أن جماعات مسلحة من الشباب شنّت غارات لنهب الماشية أدت إلى شن غارات انتقامية أسفرت عن وقوع إصابات في صفوف المدنيين، بينما أفيد عن مقتل ١٠ أشخاص وجرح ١٢ آخرين في كمين نُصِبَ للمركبات بالقرب من بلدة كوش في ١٣ آذار/مارس. وأسفرت غارات نهب الماشية في ٦ آذار/مارس، التي أُفيد أن عناصر من الجيش الشعبي لتحرير السودان نفذتها بالاشتراك مع شباب مسلحين من مقاطعة كوش، عن مقتل سبعة جنود حكوميين في مقاطعة ماينديت على يد قوات المعارضة. وأفيد أن كمينا آخر نُصِبَ في ٢٧ آذار/مارس على الطريق المؤدي إلى بلدة ميرمير في مقاطعة لير وأسفر عن وقوع خمس إصابات شملت حالتي وفاة. وتضع كل من القوات الحكومية وقوات المعارضة اللوم على الطرف الآخر بشن الهجوم.

منطقة بحر الغزال الكبرى

٢٠ - في ولاية غرب بحر الغزال، استمرت الاشتباكات المتقطعة بين القوات الحكومية والجماعات المسلحة، وظلت حدة التوترات شديدة في المجتمعات المحلية في مدينة واو وحولها. وفي أعقاب الاشتباكات التي وقعت في ١ شباط/فبراير في واو بين قبيلتي الدينكا والفرتيت، أسفرت الكمائن التي نصبتها الجماعات المسلحة والهجمات التي شنتها على المواقع الحكومية على الطريقين الممتدين بين واو وبازيا وبين واو وبسيليا عن تدهور الحالة الأمنية. وفي ١٧ شباط/فبراير، عادت القوات الحكومية إلى بلدة واو من عملية نفذتها لطرد الجماعات المسلحة الموجودة في بسيليا وبغار، ويزعم أنها بدأت بإطلاق النار بشكل متقطع ونهب الممتلكات وضرب المدنيين.

٢١ - وتشير بعض التقارير غير المؤكدة إلى أن القوات الحكومية استهدفت أيضا أفراد قبيلة الفرتيت، الذين اتُّهموا بمضايقة السكان المدنيين في واو. وفي أعقاب الاشتباكات، قُتل ١١ شخصا وأصيب ٢٥ شخصا آخرين بجروح. وفي الأسابيع التالية، أُبلغ عن ارتفاع حاد في أعمال القتل في بلدة واو وحولها. ونفى حاكم ولاية واو ونائب قائد الفرقة الخامسة التابعة للقوات الحكومية مشاركة القوات الحكومية في الهجمات التي وجَّهها اللوم بشأنها

لأفراد يرتدون زي الجيش الشعبي لتحرير السودان. وادّعيا أيضا أن الاشتباكات وقعت نتيجة للمنازعات الإثنية القائمة. ومع ذلك، ما زالت ترد تقارير عن قيام القوات الحكومية بأعمال نهب ومضايقات ويعتقد أن قوات المعارضة اتخذت مرابض جديدة لها بعيدا عن بلدة واو وأنها لم تقم حتى الآن بعمل انتقامي. وفي منتصف آذار/مارس، أفادت تقارير عن وقوع قتال عنيف بين القوات الحكومية وعناصر مسلحة أفيد أنها من قوات المعارضة بالقرب من نغور أومبو، التي تقع على بعد حوالي ٦١ كيلومترا جنوب غرب بلدة واو. وادُّعي أن القوات الحكومية تحاول منع قوات المعارضة من إنشاء موقع للتجميع في منطقة بحر الغزال الكبرى. بيد أن مشاركة قوات المعارضة لم تؤكدها بعد بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان أو آلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية.

٢٢ - وفي ولاية واراب، تدهورت الحالة الأمنية في تونج نتيجة احتدام الاشتباكات القبلية والغارات العنيفة لنهب الماشية، لا سيما في مقاطعتي جنوب التونج وشرق التونج. وفي ٢٥ شباط/فبراير، هاجمت مجموعات يدّعى أنها من ميوم أبون في ثيت بيام مربطا للماشية تابعا لقبيلة لواك جنق في شرق التونج، مما أسفر عن وقوع ١٢ قتيلا وسبعة جرحى. وفي ٢٦ شباط/فبراير، قام مغيرون يدّعى أنهم من ونليت بيام، شرق التونج، بنهب الماشية من مربط واد للماشية في قوك. وأفيد أن ١١ من المغيرين على الماشية قُتلوا أثناء الهجوم. وفي غضون ذلك، أفيد عن مقتل ما يربو على ٨٥ شخصا نتيجة لاشتباكات وقعت بين قبيلة بانيار من تايبتياب بالتحالف مع الريك من شرق التونج، وواراب، وقبيلة الوات من باغور، مقاطعة كويبيت في البحيرات.

٢٣ - ويبدو أن البحيرات تنعم بفترة من الهدوء النسبي، على الرغم من تزامن الفترة المشمولة بالتقرير مع بدء موسم هجرة الماشية الذي يصاحبه عادة نشوب النزاعات. ويمكن أن يعزى ذلك إلى زيادة الدور الذي يضطلع به الزعماء التقليديون في الوساطة في النزاعات المحلية، والمزيد من المشاركة المستمرة من قبل السلطات الحكومية، والدعم المستمر من البعثة لهذه الإجراءات. ونتيجة لذلك، فإن مبادرة السلام بين عشائر روب وكويي ودينكا - أقار الفرعية لا تزال قائمة، وقد انخرطت قبيلتا غوني وثوييك في رمبيك الشرقية في عملية مصالحة.

المنطقة الاستوائية الكبرى

٢٤ - تشهد المنطقة الاستوائية الكبرى نزاعا مستمرا بين قوات الأمن ومجموعات محلية يُدّعى أنها متحالفة مع المعارضة. ولم يدخل حيزَ التنفيذ اتفاقُ السلام الرسمي المبرم بين حركة التحرير الوطني لجنوب السودان والحكومة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، والذي يرمي إلى

إنهاء العنف في مقاطعتي مريدي ويامبيو في ولاية غرب الاستوائية. وتفيد تقارير بأن ذلك يعزى إلى تردد بعض كبار ضباط الجيش الشعبي لتحرير السودان، من بينهم قادة محليون، في التعامل مع الحركة، وذلك على الرغم من استمرار الحوار بين المسؤولين الحكوميين وقيادة الحركة. و لم تتوصل الحكومة إلى اتفاق مماثل مع الجبهة الوطنية لشعب جنوب السودان لأن الأخيرة أعلنت تأييدها للجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي. وفي غضون ذلك، في آذار/مارس، أصدرت آلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية تقريرا خلُص إلى أن القوات الحكومية قامت بمهاجمة قرى كجزء من هجوم قرب بيام باري خارج موندري، حيث أفيد عن قيامها بحرق منازل ومدارس ومرافق صحية، وتشريد عشرات الآلاف من المدنيين.

٢٥ - وفي ولاية وسط الاستوائية، ظلت التوترات مرتفعة بين القوات الحكومية والمجتمعات المحلية في أوائل شباط/فبراير بينما شنت القوات الحكومية هجوما ضد العناصر المسلحة في ناحية كاتيغيري الإدارية (كاتيغيري بوما). وأفيد أن القوات الحكومية واصلت حرق مناطق في كاتيغيري، حيث زُعم أنها قتلت مدنيين في محاولة لتطهير المنطقة من الجماعات المسلحة المرتبطة بالمعارضة. ونتيجة لذلك، امتدت الاشتباكات في عدة مناطق في دولو بيام في مقاطعة جوبا. وفي الوقت نفسه، لم يتحقق سوى قدر قليل من النجاح في تنفيذ اتفاق وندوروبا للسلام الموقع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وأفيد أن المدنيين ما زالوا يتعرضون للمضايقة وانعدام الأمن، بينما ما زالت المظاهر العسكرية سائدة في وندوروبا. وعقدت القوات الحكومية العزم على توسيع نطاق قواعدها العسكرية في وندوروبا، التي تواجدت فيها المعارضة منذ بعض الوقت. ولا تزال الحالة الأمنية الراهنة مستقرة ولكنها هشة.

٢٦ - ووقعت أيضا توترات إثنية في مواقع حماية المدنيين في جوبا. وفي ١٩ آذار/مارس، تصاعد القتال بين رجلين يعيشان في أحد المواقع إلى أعمال عنف شارك فيها ما يصل إلى ٤٠٠ شخص من مناطق مختلفة في الموقع يحملون المناجل والعصي، مما أسفر عن إصابة ما لا يقل عن ١١٠ أشخاص وقتيل واحد، بينما قام حوالي ٢٠٠ من المشردين داخليا بخرق الجدار المحيط بمجمع دار الأمم المتحدة، ودخلوا إليه عنوة. وتدخلت البعثة لتهدئة الوضع، لكن ثمانية من أفراد وحدات الشرطة المشكلة أصيبوا بجروح طفيفة.

رابعا - الحالة الإنسانية

٢٧ - في الفترة من شباط/فبراير إلى آذار/مارس، تفاقمت الأزمة الإنسانية في جنوب السودان من حيث الحجم والنطاق والإلحاح. وتصاعد التوترات في العديد من الأماكن في جميع أنحاء البلد بسبب التطبيق الفعلي لأمر التأسيس الصادر عن الرئيس بإنشاء ٢٨ ولاية، وامتد القتال إلى مناطق كانت في السابق تعتبر مستقرة. وتسببت الاشتباكات التي اندلعت في شباط/فبراير في موندري وواو وبيبور وملكال في وفاة أشخاص وتشريد آخرين، وأدت إلى زيادة الاحتياجات الإنسانية واحتياجات الحماية.

٢٨ - وفي مدينة واو وحولها، وردت تقارير متواصلة عن أعمال العنف وتشريد، بما في ذلك في مبورو، حيث أفيد عن وجود ما يقدر بـ ٠٠٠ ٨ شخص في حاجة ماسة إلى المساعدة. ومنذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، استمر وصول المشردين داخليا من الأجزاء الجنوبية والغربية من واو إلى البلدة والمناطق المحيطة بها. ووقع المزيد من التشريد في الفترة الممتدة بين كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١٦، حيث يقدر أن ٠٠٠ ٣٧ من المشردين داخليا وصلوا إلى بلدة واو من مختلف الأماكن المتأثرة بالنزاع في المنطقة. ولا يزال وصول الجهات الفاعلة الإنسانية إلى المناطق المتضررة من النزاع في البلدة وخارجها يشكل تحديا. وفي موندري، أسفر هجوم شنته القوات الحكومية جنوب نقطة تفتيش باري عن حرق منازل ومدارس ومرافق صحية، وخلّف عشرات الآلاف من المشردين.

٢٩ - وظلت بيئة عمل مقدمي المساعدة الإنسانية محفوفة بصعوبات جسيمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي الفترة الممتدة من شباط/فبراير إلى آذار/مارس وحدها، قُتل أربعة من العاملين في المجال الإنساني - ثلاثة في ملكال وواحد في أكوبو - مما رفع العدد الإجمالي للعاملين في مجال تقديم المعونة الذين قتلوا منذ بداية الأزمة إلى ٤٩ شخصا. وواجه الشركاء في مجال المساعدة الإنسانية مجموعة من العوائق، بما في ذلك انعدام الأمن، والأعمال العدائية الفعلية، والعقبات البيروقراطية، والقيود اللوجستية. وما زالت الجبايات غير القانونية تُفرض على قوافل المساعدة الإنسانية عند نقاط التفتيش على طول طرق النقل الرئيسية، حيث أفيد عن وجود ما بين ٥٠ إلى ٦٠ من نقاط التفتيش بين جوبا وبانتيو، وعن جباية ما يصل إلى ٠٠٠ ١ دولار من دولارات الولايات المتحدة تقريبا من كل شاحنة على طول الطريق. وعلى الرغم من المفاوضات التي أُجريت على جميع المستويات، ظل وصول المساعدات الإنسانية إلى واو شلوك وواو مقيدا في شباط/فبراير وآذار/مارس، وإن كان الوصول إلى واو شلوك قد استُؤنف في منتصف آذار/مارس. وأثناء القتال الذي وقع في الأشهر الأخيرة، نُهبت أصول المساعدة الإنسانية وتضررت ودُمِّرت. واستنادا إلى عينة من الإفادات المستقاة

من ١٦ جهة فاعلة إنسانية، فُقِد ما قيمته أكثر من ٥,٢ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة من الأصول والمخزونات الإنسانية أثناء القتال الدائر منذ شهر أيلول/سبتمبر في ملكال وبيبور غرب الاستوائية فقط. واستمرت المفاوضات المكثفة على جميع المستويات بشأن وصول المساعدات الإنسانية. وقد نجحت منظمة إنسانية في التنقل برا عبر الخطوط في جونقلي، مما أسفر عن مزيد من عمليات إيصال المساعدات الملائمة التوقيت والفعالة من حيث التكلفة إلى الأشخاص المتضررين من النزاع.

٣٠ - وبالإضافة إلى استمرار الأعمال القتالية، تفاقم خلال الفترة المشمولة بالتقرير الجوع في أثناء فترة شح الغذاء. ويرد في التحديث الأخير للتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي عن الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس أن عدد الأشخاص الذين ظلوا بحاجة ماسة إلى المساعدة الغذائية وصل إلى ٢,٨ مليوني شخص، أي حوالي ٢٥ في المائة من سكان البلد، أي بزيادة بنسبة ١٢ في المائة عما كان عليه عددهم في نفس الفترة من عام ٢٠١٥. ويضاف إلى ذلك وجود ما لا يقل عن ٤٠ ٠٠٠ شخص من الذين ما زالوا يعانون من الضعف. وهذا يدعو إلى القلق بوجه خاص بالنظر إلى أن الفترة الممتدة بين كانون الثاني/يناير وآذار/مارس تعقب موسم الحصاد الذي يتوقع أن يكون فيه الأمن الغذائي في أفضل حالاته. وبالإضافة إلى الولايات المتأثرة بالفعل، امتد انعدام الأمن الغذائي ليشمل مناطق كانت تتمتع في السابق بقدر نسبي من الأمن الغذائي ومنها مناطق في شمال بحر الغزال وواراب. وقد زادت الحالة الاقتصادية المتدهورة بسرعة من ارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي المرتفعة أصلا بدرجة مثيرة للجزع، ولا سيما بين فقراء المناطق الحضرية. فقد تأثرت الأسر التي تعتمد في المناطق الحضرية على العمل المأجور والأغذية المستوردة بشدة لأن الانخفاض المتسارع في قيمة العملة أدى إلى تقليص قدرتها الشرائية في حين أدى ارتفاع معدل التضخم وتكاليف الوقود والنقل إلى زيادة في أسعار السلع الأساسية، بما في ذلك الأغذية والمياه النظيفة. ووصلت في آذار/مارس ٢٠١٦ النفقات الدنيا لسلة المستهلك إلى ٥ ٩٩٤ جنيها من جنيهات جنوب السودان، وهو رقم غير مسبوق يقارب أربعة أمثال ما كان عليه في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

٣١ - وواصل شركاء العمل الإنساني توسيع نطاق استجابتهم رغم تزايد الاحتياجات والتحديات التي تواجه عملياتهم. ووصل عدد الذين تلقوا منذ بداية عام ٢٠١٦ مساعدة غذائية واستفادوا من الخدمات الإنسانية الأخرى إلى أكثر من مليون شخص. وقدمت في المناطق الهشة والمتأثرة من النزاع مساعدة إلى قرابة ٣٥٢ ٤٠٠ شخص تمكنهم من الوصول إلى مصادر مياه محسنة، وحصل ٥٨ ٤٠٠ طفل على مواد تعليمية وأُستقبل ٢٤ ٠٠٠

شخص في المستشفيات لعلاجهم من حالات سوء التغذية الحاد، وأجريت ٤٠٠ ٦٦ عملية كشف صحي. واغتنم الشركاء فترة موسم الجفاف لتخزين المعونات مسبقا في مناطق محددة أو إيصالها إليها، حيثما أمكن، وبخاصة إلى المناطق التي يتعذر الوصول إليها برا خلال موسم الأمطار. وفي آذار/مارس، بلغ مقدار الإمدادات التي تم تخزينها مسبقا في تلك المناطق ما يزيد عن ٠٠٠ ٤٦ طن متري (منها ٥٠٠ ٤٢ طن متري من المواد الغذائية).

٣٢ - وعلى الرغم من التقدم المحرز، هناك حاجة ماسة إلى التمويل لتتسنى الاستجابة لأشد الاحتياجات إلحاحا والاحتياجات اللازمة لإنقاذ الأرواح. وحتى آذار/مارس، ظلت نسبة تمويل خطة الاستجابة الإنسانية ذات الأولوية المطلقة لعام ٢٠١٦ في حدود ٩ في المائة فقط. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بدأ شركاء العمل الإنساني يلمسون أثر الفجوة في التمويل على العمليات الإنسانية، حيث أفاد بعضهم بأنهم اضطروا إلى إغلاق بعض المرافق بسبب نقص التمويل.

خامسا - تنفيذ مهام البعثة وفقا لأولوياتها المعدلة

ألف - حماية المدنيين

٣٣ - شهدت الفترة المشمولة بالتقرير ارتفاعا متواصلا في أعمال العنف ضد المدنيين في غرب بحر الغزال وغرب ووسط الاستوائية وأعالي النيل، وجونقلي. وفي حالات كثيرة، يبدو أن هذا العنف لا يمت بصلة للنزاع السياسي الأساسي، وإنما يدل على تنامي اتجاه مثير للقلق أفرزته حالة العنف والانفراط التي أصبحت سائدة بين القبائل.

٣٤ - وواصلت البعثة اتباع نهج ذي ثلاثة مستويات في تنفيذ مهمتها المتعلقة بحماية المدنيين. ففي إطار المستوى الأول المتمثل في الحماية من خلال الحوار والمشاركة السياسية، بذلت ممثلتي الخاصة لجنوب السودان مساعيها الحميدة لحث جميع الأطراف على وقف الأعمال العدائية وكفالة حماية المدنيين. وقد شمل ذلك مقابلتها للرئيس وسائر القادة الحكوميين، وكذلك مقابلتها لممثلين من الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي على الصعيدين الوطني والمحلي، وذلك بغية التشجيع على إحراز تقدم صوب تنفيذ اتفاق السلام والدعوة إلى رفع القيود التي تعوق إمكانية الوصول إلى بعض الأماكن.

٣٥ - وواصلت البعثة أيضا بناء القدرات المحلية في مجالات إدارة النزاعات وبناء السلام والوساطة، وتيسير الحوار بين القبائل على المستوى المحلي، والدعوة في آن معا إلى زيادة مشاركة المرأة في منع نشوب النزاعات وفي مبادرات بناء السلام. وخلال الفترة المشمولة

بالتقرير، نظمت البعثة ما مجموعه ١٦ حلقة تدريب شملت السلطات الولائية والسلطات التقليدية والأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني والمعلمين والمستشارين الأقران والنساء والشباب ومربي الماشية والمشردين داخليا والمجتمعات المحلية عموما.

٣٦ - وفي إطار المستوى الثاني المتعلق بالحماية من الأذى الجسدي، واصلت البعثة توفير الحماية البدنية في مواقعها الستة لحماية المدنيين إلى أكثر من ٠٠٠ ١٩٠ من المشردين داخليا. وفي وقت إعداد هذا التقرير، بلغ عدد المدنيين الموجودين في الموقع الكائن في بانتيو (ولاية الوحدة) ٠٠٠ ١١٦ شخص، وبلغ عددهم في الموقع الكائن في جوبا (ولاية وسط الاستوائية) ما يقل بفارق طفيف عن ٠٠٠ ٢٨ شخص، وبلغ عددهم في الموقع الكائن في ملكال (ولاية أعالي النيل) أكثر من ٠٠٠ ٤٠ شخص. وتباطأ في أوائل آذار/مارس تدفق الوافدين الجدد إلى الموقع الكائن في بانتيو بعد أن بلغ أقصاه في كانون الثاني/يناير عندما وصل عدد الوافدين الجدد كل أسبوع إلى هذا الموقع إلى أكثر من ٠٠٠ ١ شخص من المشردين داخليا، ويعزى هذا التباطؤ إلى استئناف تقديم الخدمات الإنسانية في بلدة بانتيو وفي أماكن أخرى من وسط وجنوب ولاية الوحدة. وفي غضون ذلك، غادر عدة مئات من المشردين داخليا موقعي الحماية في بانتيو وملكال على إثر عودة شركاء العمل الإنساني إلى بلدتي بانتيو وواو شلوك. فقد كان التحسن النسبي الذي طرأ في الأماكن التي قدموا منها عاملا ساهم في رجوعهم إليها، بينما سافر بعضهم الآخر إلى السودان بحثاً عن فرص عيش وتعليم أفضل.

٣٧ - وواصلت البعثة جهودها الرامية إلى توسيع نطاق حماية المدنيين إلى خارج قواعدها الثابتة، وذلك بالتنسيق مع الجهات الفاعلة المعنية بتقديم المساعدة الإنسانية وتوفير الحماية في جميع أنحاء البلد. وتواصل قاعدة العمليات المؤقتة في جنوب ولاية الوحدة المساهمة في تحقيق الاستقرار في منطقة لير المتنازع عليها في السابق، بينما تواصل أيضا قاعدة العمليات المؤقتة في موندري توفير الحماية المباشرة للمشردين داخليا المعرضين للخطر جراء استمرار الاشتباكات بين القوات الحكومية والجماعات المسلحة المحلية. وقد عُززت بالمثل قاعدة عمليات السرايا في قاعدة يامبيو بنشر سرية أخرى فيها من الكتيبة الاحتياطية التابعة لقوة البعثة بغرض توفير الحماية البدنية للمشردين داخليا، الذين شردوا خلال الاشتباكات الأخيرة، وللحيلولة دون تصاعد العنف.

٣٨ - وكثّفت البعثة أيضا من وجودها في المناطق التي تنطوي على احتمالات عالية بنشوب نزاعات فيها. وشهدت ولايات جونقلي وشرق الاستوائية والبحيرات، ارتفاعا في حالات التوتر والنزاعات بين القبائل المضيفة والرعاة المهاجرين. كما أدت الاشتباكات التي

نشبت داخل منطقة واو بازيا إلى زيادة عدد دوريات المساعدة على تهدئة الأوضاع. وإضافة إلى الولايات الاستوائية، يرجح أن تتطلب منطقة بحر الغزال الكبرى توسيع دائرة وجود قدرة الاتصال التابعة للبعثة من أجل التخفيف من ارتفاع حدة التوترات والنزاعات بين القبائل والقوات الحكومية.

٣٩ - وقدمت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام لفائدة ٥٠٤ ٩٤ من المدنيين دورات توعية بمخاطر مخلفات الحرب قصد حمايتهم منها؛ وتلقى عدد آخر من موظفي البعثة والعاملين في المجال الإنساني مجموعه ٥١٣ شخصا إحاطات بشأن تدابير السلامة من الألغام الأرضية. ومنذ ٢٦ كانون الثاني/يناير، أجرت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام تحقيقات في ستة حوادث انفجار ألغام أرضية أودت بحياة طفل في ولاية شرق الاستوائية وإصابة عشرة أطفال آخرين وشخصين بالغين. وبالإضافة إلى ذلك، قامت الدائرة في إطار استجابة عاجلة لفائدة موقع حماية المدنيين في ملكال ومهبط الطائرات في بيبور وبلدة بيبور، بإنجاز عمليات مسح للأماكن المحتملة للمتفجرات وإزالة هذه المتفجرات دعما للجهود التي تبذلها البعثة والجهات المعنية بالعمل الإنساني لاستئناف أنشطتها.

٤٠ - واستمر الإبلاغ عن نشوب توترات وأعمال عنف بين أفراد القبائل داخل مواقع حماية المدنيين وفي المناطق المحيطة بها، شملت أعمال عنف جنسي وعنف قائم على أساس نوع الجنس، وعن وقوع حوادث أمنية أخرى. وفي ١٠ آذار/مارس وصل عدد ما أبلغ عنه من الحوادث الأمنية التي حدثت في تلك المواقع إلى ٢٧٦ حادثة شملت اعتداءات وأعمال سطو واختطاف أطفال، وأعمال عنف مترلي، وأعمال قتل، وحرائق، واغتصاب، وإطلاق نار، إضافة إلى تهريب أصناف غير مشروعة إلى داخل تلك المواقع. ووردت أنباء مفادها أن أشخاصا من المشردين داخليا اعتدوا في بانتيو وجوبا على موظفي الأمم المتحدة، وبخاصة على أفراد شرطتها والحراس المتعاقد معهم على أساس محلي. وتواصل كذلك ضلوع أشخاص من المشردين داخليا في سرقة ممتلكات شخصية لموظفي الأمم المتحدة ومعدات مملوكة للأمم المتحدة.

٤١ - ولا تزال البعثة تدير في مواقع حماية المدنيين في جوبا وبانتيو وملكال وبور ثلاثة مرافق احتجاز تحتجز فيها من يرتكب حوادث تخل بالأمن العام داخل هذه المواقع. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وصل مجموع الذين احتجزوا في تلك المرافق إلى ٩٢ شخصا؛ منهم ٥٨ شخصا احتجزوا فيها منذ ٣٠ آذار/مارس، من بينهم ٢٤ شخصا لا يزالون محتجزين فيها منذ فترات طويلة حيث إنهم يمثلون خطرا أمنيا متواصلا على بقية المقيمين في مواقع حماية المدنيين.

٤٢ - وفي إطار المستوى الثالث المتعلق بتهيئة بيئة تكفل الحماية، عقدت البعثة وكيانات الأمم المتحدة، ولجنة الإغاثة وإعادة التأهيل ومنظمة إغاثة جنوب السودان اجتماعا وضعت فيه استراتيجية إطارية مشتركة تحدد المبادئ الأساسية لدعم تنفيذ الفصل الثالث من اتفاق السلام، وعلى وجه التحديد الجانب المتعلق منه بعودة وإعادة إدماج المشردين داخليا واللاجئين بعد إنشاء الحكومة الانتقالية. وتقوم البعثة أيضا بتنسيق أنشطة فرقة العمل التي تعكف على صياغة وثيقة الاستراتيجية التي سيتم إطلاع الأطراف عليها والتماس تأييدهم لها.

باء - رصد حقوق الإنسان والتحقيق بشأنها

٤٣ - على الرغم من التعهدات المتكررة التي قدمها كلا الطرفين من أجل حماية المدنيين، وإنهاء أعمال العنف ومعاقبة مرتكبيها، وما صدر عن مجلس الأمن من نداءات وطلبات قوية تدعو فيها إلى القيام بذلك، ليس هناك أي دليل على وجود أي جهود حقيقية من جانبهما للتحقيق في الانتهاكات والتجاوزات الخطيرة لحقوق الإنسان المتصلة بالنزاع، ومقاضاة ومعاقبة مرتكبي هذه الانتهاكات التي تتوفر في بعضها جميع أركان جرائم الحرب. ومما يثير القلق بوجه خاص ادعاءات القتل خارج نطاق القضاء والحالات المتعلقة بقتل مدنيين وهم رهن الاحتجاز على يد القوات الحكومية في يامبيو، ومنها خمس حالات أبلغ عنها خلال شباط/فبراير ٢٠١٦. ولا تزال القيود التي تفرضها السلطات المحلية والقوات الحكومية على حرية التنقل تعوق التحقيقات في الانتهاكات المدعى أنها ارتكبت في واو، بما في ذلك قتل مدنيين على أيدي القوات الحكومية في منتصف شهر شباط/فبراير. ومما يثير القلق أيضا الادعاءات بتعرض مدنيين للضرب والاحتجاز التعسفي على يد القوات الحكومية أو أفراد مسلحين مجهولي الهوية في أحداث تتصل بالاشتباكات التي اندلعت في بيبور في منتصف شباط/فبراير بين القوات الحكومية وفصيل كوبرا التابع للحركة الديمقراطية لجنوب السودان/جيش دفاع جنوب السودان. وقد وقعت هذه الأحداث بعد تعيين سلطات مدنية جديدة بموجب أمر التأسيس ذي الرقم ٢٠١٥/٣٦، الذي أثار توترات ترتب عليها أن وجد المدنيون أنفسهم في مرمى تبادل إطلاق النار، الأمر الذي أدى إلى سقوط بعضهم بين قتيل وجريح. وتواصل البعثة جمع المعلومات بشأن هذه الادعاءات.

٤٤ - وقد ظل العنف القبلي وأثره على السكان المدنيين مصدر قلق، حيث أفادت التقارير بأن استجابة قوات الأمن قد أدت في بعض الحالات إلى ارتكاب انتهاكات أخرى لحقوق الإنسان. وتشمل الحوادث المثيرة للقلق ادعاءات مؤداها أن القوات الحكومية عمدت في ٨ شباط/فبراير في أثناء محاولتها استعادة قطيع من الماشية المسروقة إلى إضرام النار في منازل،

وسرقت أعدادا من رؤوس الماشية، وأطلقت النار بصورة عشوائية في مقاطعة ايكوتوس، في ولاية شرق الاستوائية، وهو ما أسفر عن مقتل شخصين وإصابة شخص آخر.

٤٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت انتهاكات حرية التعبير. فقد احتجزت دائرة الأمن الوطني لمدة ٥٢ يوما جوزيف أفندي، وهو صحفي من جريدة التعبير التي تصدر باللغة العربية دون أن توجه تهمة إليه أو أن يسمح له برؤية محام، وذلك عقب قيامه بنشر مقال رئي أنه ينتقد الأداء السياسي والاقتصادي للحكومة. وقد أطلق سراح أفندي في ١٩ شباط/فبراير، ولكن اختطفه مجهولون في وقت لاحق وتعرض لضرب مبرح في الفترة من ٤ إلى ٨ آذار/مارس. وهو لا يزال حتى وقت إعداد هذا التقرير موجودا في مكان آمن. ومعلوم أن هناك ما لا يقل عن ثلاثة صحفيين آخرين معرضين للخطر، من الذين سبق أن تعرضوا في الآونة الأخيرة للاحتجاز وأخلت قوات الأمن أو أشخاص مجهولون سبيلهم، أو كانوا تلقوا تهديدات بالقتل.

٤٦ - وإضافة إلى ذلك، لا تزال هناك تحديات كبيرة في مجال إقامة العدل وفقا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وظلت حالات الاحتجاز بالوكالة والاحتجاز بناء على أوامر صادرة من محاكم عرفية غير مخولة سلطة إصدار أوامر احتجاز شاغلا رئيسيا. وفي البحيرات وشمال بحر الغزال، لوحظ أيضا أن أوضاع الاحتجاز دون المستوى المطلوب، حيث تكتظ أماكن الاحتجاز بشدة بالمحتجزين في هاتين المنطقتين. واضطلعت البعثة بجهود لتحديد المناطق ذات التركيز العالي لهذا النوع من الانتهاك في شمال بحر الغزال، مع استهدافها للتدخل لتأمين الإفراج عن المحتجزين وتوعية السلطات المحلية. وإضافة إلى ذلك، تواصلت التقارير التي تفيد باحتجاز مدنيين من قبل دائرة الأمن الوطني وقوات حكومية أخرى، بما في ذلك في يامبيو وملكال، حيث وصلت في بعض الحالات إلى مستوى الاختفاء القسري. وعقب احتجاز الحاكم السابق لولاية غرب الاستوائية وإطلاق سراحه في آب/أغسطس ٢٠١٥ وإعادة القبض عليه واحتجازه من قبل دائرة الأمن الوطني في جوبا في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، ظل الحاكم السابق رهن الاحتجاز طوال الفترة المشمولة بالتقرير.

٤٧ - وأفادت تقارير بوقوع حوادث للعنف الجنسي في ولايات أعالي النيل والوحدة ووسط الاستوائية، ارتبطت في كثير من الأحيان بتزايد الأنشطة الإجرامية وغارات نهب الماشية، التي تقوض النسيج الاجتماعي الهش بالفعل. وفي الولايات الاستوائية وولاية غرب بحر الغزال، لا تزال الجماعات المسلحة ترتكب انتهاكات وتجاوزات خطيرة لحقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي. وفي ولاية شمال بحر الغزال، أنشأت الجماعات النسائية شبكات

تنبيه محلية في سبع محليات في مقاطعة شرق أويل بهدف تحسين الإبلاغ والاستجابة في الوقت المناسب للعنف الجنسي والجنساني.

٤٨ - وفي ٢ شباط/فبراير، أنشأ زعيم المعارضة، رياك مشار، فرقة عمل تتألف من ١١ عضوا رفيع المستوى من الإدارة العسكرية وإدارة الاتصالات وإدارة العدل ومن المجتمع المدني، للإشراف على تنفيذ البلاغ الأحادي الجانب الموقع في ٢٠١٤ للتصدي للعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات. وفي الفترة بين ٤ و ٥ شباط/فبراير، قام مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع وفريق الخبراء المعني بسيادة القانون والعنف الجنسي في حالات التراع، بالتعاون مع البعثة، بتنظيم مشاورة لأعضاء فرقة العمل لتحسين فهمهم للعنف الجنسي المرتبط بالتراعات، وأدوارهم ومسؤولياتها، ومن أجل تحديد الأنشطة الرئيسية ذات الأولوية. واتفق على أن يعين الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان ٢٠٠ مسؤول اتصال للعنف الجنسي وأن ينشئ وحدة خاصة للتحقيق والتوثيق لمعالجة الادعاءات ذات المصداقية بالعنف الجنسي في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة. وتضمنت الأنشطة ذات الأولوية التي حددت تعميم أوامر القيادة التي تحظر ارتكاب جرائم العنف الجنسي من خلال التسلسل القيادي للجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان وتعزيز مديرية القضاء العسكري على النحو الذي يمكنها من التحقيق في جرائم العنف الجنسي ومقاضاة مرتكبيها. إلا أنه لا توجد حتى الآن أدلة على أي جهود صادقة اضطلعت بها الأطراف للتحقيق في العنف الجنسي المرتبط بالتراعات ومحاكمة مرتكبيه ومعاقبتهم.

٤٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت البعثة دورة تدريبية مدتها خمسة أيام بشأن العنف الجنسي وإدارة قضايا العنف الجنسي لما عدده ٣٢ من أفراد الشرطة، من بينهم ١٩ امرأة، من الشرطة الوطنية في رمبيك بولاية البحيرات. وذكر أن إمكانية لجوء الضحايا إلى العدالة وافتقار الشرطة الوطنية إلى القدرات والمعدات هما من بين العوامل التي تعوق المعالجة الفعالة لقضايا العنف الجنسي. واستمر أيضا تعرض النساء للممارسات التقليدية الضارة، من قبيل زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، واستمر لجوؤهن إلى آليات للتجاوب لدعم أسرهم، مثل الاشتغال بالجنس من أجل البقاء.

٥٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجل ١٠٥ حوادث مؤكدة تتعلق بارتكاب انتهاكات خطيرة و ٢٢ حادثا غير مؤكد تضرر منها ٣ ٢٦٠ طفلا، وذلك من خلال آلية الرصد والإبلاغ في جنوب السودان. ولا تزال الحوادث المبلغ عنها المتعلقة بتجنيد الأطفال ضمن صفوف القوات/الجماعات المسلحة مصدر قلق، مع بلوغ مجموع الحوادث المؤكدة

٢٨ حادثا والحوادث غير المؤكدة ٩ حوادث، وتضرر ١٨٠ صبيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وعلاوة على ذلك، أفادت تقارير وردت بنهاية شباط/فبراير باستخدام ٤٠ مدرسة في جميع أنحاء جنوب السودان في الأغراض العسكرية.

جيم - تهيئة الظروف المؤاتية لإيصال المساعدات الإنسانية

٥١ - من خلال التعاون الوثيق مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في جوبا والشركاء المحليين العاملين في المجال الإنساني والممثلين في القطاعات، واصلت البعثة تقييم سبل تعظيم التأثير المتولد عن تسيير الدوريات وعمليات التواصل في تيسير إيصال المساعدة الإنسانية. وقد حال انعدام الأمن الناجم عن النزاع المسلح والقيود على التنقل التي تفرضها الجماعات المسلحة في ولاية غرب بحر الغزال والولايات الاستوائية وفي منطقة أعالي النيل الكبرى دون إيصال المساعدة الإنسانية إلى المدنيين أو تعطيلها.

٥٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اضطلعت البعثة بمهام لحماية القوة بلغ عددها ٢ ٣٦٤ مهمة وذلك لتأمين عمليات إسقاط الأغذية من الطائرات وتحركات القوافل البرية وسفن النقل النهرية وغيرها من الأنشطة الإنسانية. وقامت البعثة، بالتنسيق مع الفريق الاستشاري المدني العسكري ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، بوضع خطة للعمليات التي ستنفذها الجهات الفاعلة الإنسانية في موسم الجفاف المتوقع. وستوفر البعثة حماية القوة للمواقع/الطرق المقرر استخدامها كملاذ أخير لتنفيذ عمليات إنسانية، وستلبي أيضا الطلبات المتعلقة بالأزمات في حالات الطوارئ.

٥٣ - وقامت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام بنشر أفرقة للإجراءات المتعلقة بالألغام لمسح وتطهير الطرق ومهابط الطائرات ومواقع هبوط الطائرات العمودية، مما يتيح للبعثة إمكانية الوصول وإمكانية إيصال المعونة الإنسانية. وقامت الدائرة خلال الفترة من ٢٦ كانون الثاني/يناير إلى ٢٩ آذار/مارس بمسح وتطهير ٤٥٤ كيلومترا من الطرق شملت الطريق الممتدة من كاديت ويواه بورت، وتقاطع كاديت - لير، وتقاطع بانتيو - راير، وتطهير ٨٤٤ ٨٩٩ ٧ مترا مربعا من الأراضي وتدمير ٢٩٨ لغما أرضيا و ٦٤٩ ٥ من مخلفات الحرب من المتفجرات و ٩٧٥ ٢٤ طلقة ذخيرة للأسلحة الصغيرة. وعلاوة على ذلك، انتهت الدائرة في ٩ شباط/فبراير من التحقق من الطرق الرافدة في ولاية غرب بحر الغزال وتقييمها من أجل برنامج الأغذية العالمي.

دال - دعم تنفيذ اتفاق السلام

٥٤ - واصلت البعثة دعم تنفيذ اتفاق السلام، بسبل شملت تنسيق الدعم المقدم من الشركاء الدوليين وتبادل المعلومات عن عملية السلام. وتواصل ممثلتي الخاصة عقد منتدى للشركاء الدوليين لجنوب السودان وأصدقائه قبل كل اجتماع للجنة المشتركة للرصد والتقييم لتعزيز الدعم لجهودها. وفي ١٨ شباط/فبراير، شاركت البعثة في الاجتماع الأول لفريق شركاء اللجنة المشتركة للرصد والتقييم، في نيروبي، الذي عقدته الولايات المتحدة الأمريكية وكينيا وفقا للبيان الصادر في ٢٩ كانون الثاني/يناير عن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وصدر بيان مشترك عقب الاجتماع حث فيه فريق الشركاء على عودة رياك مشار وسرعة تشكيل الحكومة الانتقالية.

٥٥ - وقدمت البعثة للجنة المشتركة للرصد والتقييم قدرا كبيرا من الدعم اللوجستي والمساعدة في مجال التخطيط لبدء تنفيذ ترتيبات الأمن الانتقالية المتفق عليها، بما فيها عودة قوات الأمن التابعة للجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان. ووافقت البعثة إلى جانب الشركاء الآخرين على المساعدة في نقل ١ ٣٧٠ فردا من قوات الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان من أماكن مختلفة داخل جنوب السودان إلى جوبا. وفي ٢٤ آذار/مارس، أنجزت البعثة عملية النقل الجوي الأولى لما عدده ٢٢ ضابطا رفيع المستوى من ضباط المعارضة إلى جوبا، بمن فيهم الضباط الذين سيشكلون قيادة الشرطة المتكاملة المشتركة ومجلس استعراض الدفاع الاستراتيجي والأمن. وتواصلت عمليات النقل الجوي باستخدام كل من طائرات البعثة والطائرات التجارية المستأجرة بصورة شبه يومية، حسبما تسمح حالة الطقس، ويتوقع أن يصل إلى جوبا بحلول ٥ نيسان/أبريل نحو ٧٨٠ فردا من قوات الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان. وساعدت البعثة أيضا في توفير بعض المعدات الهندسية الثقيلة لتنفيذ بعض الأعمال الهندسية الأساسية في مواقع المعسكرات الثلاثة للجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان في جوبا، وإجراء تقييمات لعمليات إزالة الألغام، وتخزين الأسلحة الفائضة في جوبا. وتقوم البعثة حاليا أيضا بالتنسيق مع الشرطة الوطنية لدعم الشرطة المتكاملة المشتركة وحددت الدعم التدريبي الذي يمكن تقديمه بمجرد تفعيل الهيئة المذكورة.

٥٦ - وواصلت البعثة تقديم الدعم لآلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية، رغم أن الآلية لا تزال مقيدة بسبب محدودية القدرات، التي تعوق قدرتها على إعداد تقارير التحقيق في الوقت المناسب. وتجتمع البعثة كل أسبوعين مع الآلية، ويجري

حاليا وضع الصيغة النهائية لمذكرة تفاهم جديدة بشأن الدعم المقدم من البعثة. وما برحت البعثة أيضا توفر حماية القوة والإيواء وغير ذلك من خدمات الدعم المعيشي لأفرقة الرصد والتحقق التابعة للآلية خلال التحقيقات التي تجرى في الادعاءات المتعلقة بانتهاكات وقف إطلاق النار والتحقق من مواقع التجميع. ولا يزال من التحديات الرئيسية التي تواجهها الآلية القيود المفروضة على التنقل. ففي ١٦ آذار/مارس، احتجزت دائرة الأمن الوطني في يامبيو فريقا للتحقيق تابعا للآلية. وعندما اجتمعت البعثة مع حاكم الولاية بشأن هذه المسألة، أنكر تلقيه أي رسالة رسمية عن انتشار الفريق واستنتج بناء على ذلك أن الفريق كان يقيم في يامبيو دون إذن. وقد أُطلق سراح الفريق في اليوم التالي وأعيد نشره في يامبيو بنهاية الشهر؛ إلا أن البعثة مُنعت من الوصول إلى أعضاء الفريق خلال فترة احتجازهم.

المسائل الشاملة لعدة قطاعات

٥٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت المكاتب الميدانية للبعثة ١٣ من منتديات السلام النسائية، بغية تحديد المنظورات النسائية تجاه عملية السلام. واستخدم قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) لتحليل المنظورات النسائية تجاه مشاركة المرأة في عملية السلام، ومنع العنف الجنسي والجنساني، وحماية حقوق المرأة. وتشير النتائج الأولية إلى حدوث انتكاسة في المكاسب التي تحققت في مجال مشاركة المرأة، بسبب التغيرات في الحكومات المحلية وحالات التأخير في تشكيل الحكومة الانتقالية.

٥٨ - وأنجزت قوة البعثة برنامجها لتنمية القدرات في مجال المرأة والسلام والأمن، والتحليل الجنساني في مجال حماية مستشاريها للشؤون الجنسانية، ومسؤولي تنسيق الشؤون الجنسانية لديها، وعناصر التمكين التابعين لها في قطاعاتها في الجنوب والشرق والغرب. وشاركت البعثة أيضا في الدعم المنسق الذي تقوده هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من أجل الاحتفال باليوم الدولي للمرأة.

٥٩ - وساهمت البعثة أيضا في تحسين فهم الجمهور لولاية البعثة واتفاق السلام وعمل اللجنة المشتركة للرصد والتقييم وولاياتها. وقدمت البعثة للجنة دعما بأفلام الفيديو والصور الفوتوغرافية لمساندتها في العمل الذي تقوم به، بما في ذلك الزيارات الميدانية والمقابلات الشخصية مع رئيسها فيستوس موغاي. وقدمت إذاعة مرايا التابعة للأمم المتحدة تغطية متسقة للجهود المبذولة لدعم اتفاق السلام وإعلانات الخدمات العامة التي تتضمن رسائل سلام.

٦٠ - وانخرطت البعثة في أنشطة لبناء القدرات في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز موجهة إلى الموظفين وفي أنشطة للتوعية بالاشتراك مع فريق الأمم المتحدة القطري. واستكمل ٥٤ موظفا إضافيا (من بينهم ١١ امرأة) التدريب ليصبحوا معلمين في برامج تثقيف الأقران في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في ملكال ورمبيك. وقدمت أيضا دورات تعريفية وجماعية للتوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لما عدده ٣ ٧٧٤ موظفا (من بينهم ٨٢٤ امرأة)، وحصل ٣٢٤ موظفا (من بينهم ١٠٢ امرأة) على خدمات الاستشارات والاختبارات السرية الطوعية، وتلقى خمسة من الموظفين الذكور علاجا وقائيا بعد التعرض لفيروس نقص المناعة البشرية. وعلى الصعيد الخارجي، نظم فريق الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز حلقات عمل في ملكال وبانتيو بشأن الحماية التي توفرها البعثة لمواقع حماية المدنيين، مدة الواحدة منها خمسة أيام، استفاد منها ٣ ٩٣٥ من المشردين داخليا وقادة المجتمعات المحلية والقيادات النسائية (من بينها ١ ١٥٥ امرأة). ومن إجمالي هذا العدد، حصل ٧٥ من المشردين داخليا (من بينهم ١٤ امرأة) على خدمات الاستشارات والاختبارات السرية الطوعية، وتلقى متعاقد دولي واحد علاجا وقائيا بعد التعرض لفيروس نقص المناعة البشرية. وبالتعاون مع اثنتين من المنظمات المجتمعية الشبابية في موقع حماية المدنيين في ملكال ومع الإذاعة المحلية، نفذت أنشطة تواصلية للتوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز استفاد منها ١٣٩ من الشباب المشردين داخليا (منهم ٨٤ من الفتيات).

سادسا - ملاك موظفي البعثة وحالة نشرهم

٦١ - في ٣١ آذار/مارس، بلغ القوام الفعلي لموظفي البعثة المدنيين ٥٦٣ ٢ موظفا منهم ٨٤١ موظفا دوليا، و ٢٨٧ ١ موظفا وطنيا، و ٤٣٥ من متطوعي الأمم المتحدة.

٦٢ - وفي التاريخ نفسه، بلغ قوام قوة البعثة ٢٨٨ ١٢ فرداً، منهم ٧٤٥ ١١ من الأفراد العسكريين، و ٣٦٠ من ضباط الأركان، و ١٨٣ من ضباط الاتصال العسكريين. وبحلول ٧ آذار/مارس، انتهى نشر الكتيبة الغانية، وبذلك انتهى نشر القوات الإضافية الأصلية. وتتوقع البعثة نشر قدرة هندسية إضافية يبلغ قوامها ما يقرب من ٣٠٠ جندي، ونشر ٦٥ فردا للعمل في مستشفىً من المستوى الثاني، إضافة إلى ١٥٠ من الأفراد المشاة. ولا تزال الحكومة ترفض نشر منظومات من الطائرات غير المأهولة وغير المسلحة، وهي منظومات بالغة الأهمية في تعزيز آليات الإنذار والاستجابة المبكرين التي تستخدمها البعثة في الاضطلاع بولايتها المتعلقة بحماية المدنيين.

٦٣ - وفي ٣١ آذار/مارس أيضا، بلغ قوام شرطة البعثة ١ ٢٤٤ شرطياً من القوام المأذون به البالغ ٢ ٠٠١ شرطي، منهم ٤٤٩ شرطيا، و ٥٥ من موظفي السجون، و ٦٩٣ من أفراد وحدات الشرطة المشكّلة. وتتوقع البعثة أن يتم نشر قدرة إضافية من الشرطة تشمل مزيدا من وحدات الشرطة المشكّلة وأفراد من الشرطة المتعاقدين بصفتهم الشخصية، ريثما تؤكد البلدان المساهمة بقوات شرطة نشر الأفراد، ورهنا بوصول المعدات المملوكة للوحدات والقدرة اللوجستية التابعة للبعثة اللازمة لإعداد أماكن الإقامة المناسبة.

٦٤ - وتحقيقا للتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام المقدم عن التدابير الخاصة للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين (A/69/779)، يواصل كلٌ من فرقة العمل المتخصصة المعنية بالاستغلال والاعتداء الجنسيين والفريق الاستشاري المعني بالسلوك والانضباط التابعين للبعثة إنفاذ سياسة عدم التسامح إطلاقا إزاء الاستغلال والاعتداء الجنسيين. وعقد الفريق الاستشاري اجتماعا في ١٠ آذار/مارس برئاسة ممثلتي الخاصة لاستعراض الإحصاءات المتعلقة بادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وأبرمت البعثة أيضا مذكرة تفاهم مع الجهات الفاعلة في المجال الإنساني العاملة داخل المباني التابعة للبعثة بهدف كفالة امتثالها لأرفع معايير السلوك المعمول بها في المنظمة.

٦٥ - وأنشئت فرقة عمل معنية بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين في جنوب السودان لتيسير تنفيذ جميع جوانب نشرة الأمين العام المتعلقة بالتدابير الخاصة للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين (ST/SGB/2003/13). وسيشترك في رئاسة فرقة العمل كل من صندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وستؤدي مهامها تحت إشراف نائب ممثلتي الخاصة/منسق الشؤون الإنسانية/المنسق المقيم/الممثل المقيم، وستقدم تقاريرها إلى ممثلتي الخاصة عن طريق فريق الأمم المتحدة القطري.

سابعا - انتهاكاتُ اتفاق مركز القوات والقانون الإنساني الدولي وأمنُ موظفي الأمم المتحدة

٦٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجلت البعثة ٣٢ انتهاكا لاتفاق مركز القوات، تمثل ١٩ منها في فرض قيود على حركة موظفي البعثة والشركاء المرتبطين بها. وشملت بعض الحوادث انتهاكاتٍ تعرضت لها مباني البعثة ومعداتها وعملياتها الجوية أو البرية. وشملت الانتهاكات الأخرى مطالبة موظفي البعثة والمتعاقدين معها بدفع رسوم أو ضرائب غير مشروعة، ومصادرة ممتلكات أحد المتعاقدين، واعتداءات وتهديدات ومضايقات تعرض لها موظفو الأمم المتحدة. وقد ارتَكَبت الانتهاكات المبلغ عنها وكالاتٌ حكومية.

٦٧ - وفي ٤ شباط/فبراير ٢٠١٦، أُفرج عن موظف وطني من موظفي البعثة بعد اعتقاله واحتجازه دون توجيه تهمة إليه منذ تموز/يوليه ٢٠١٥، شريطة أن يحضر أسبوعيا إلى مقر إدارة التحقيقات الجنائية التابعة للشرطة الوطنية. وعلى الرغم من مَنحه مهلة مدتها أسبوعان للوفاء بالتزاماته في عمله، سيُستأنف إلزامه بالحضور أسبوعيا في ٤ نيسان/أبريل. وألقت دائرة التحقيقات الجنائية في جوبا القبض على موظف وطني آخر من موظفي البعثة في أعقاب حادثة سير وقعت في ٢٥ آذار/مارس وأدت إلى وفاة شخصين. ولا يزال التحقيق في الحادثة جاريا. ولا يزال ثلاثة موظفين وطنيين آخرين تابعين للبعثة رهن الاحتجاز، بعد أن أُلقي القبض على اثنين منهم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ وعلى الثالث في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. ولم توجه أي تهم لأي واحد من الموظفين الذين ألقي عليهم القبض، ولم تتمكن البعثة من تحديد مواعيد لزيارتهم والاطلاع على أحوالهم منذ الزيارة الأخيرة في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

٦٨ - وتواصل البعثة توجيه إخطارات إلى الحكومة المضيفة بشأن هذه الانتهاكات بواسطة مذكرات شفوية وأثناء الاجتماعات المعقودة مع المسؤولين المعنيين. وتُبلَغ الحكومة أيضا بمصفوفة شهرية للحوادث.

٦٩ - وأُبلغَ أيضا عن تعرض موظفي الأمم المتحدة لحوادث إجرامية في جميع أنحاء وسط الاستوائية، ولا سيما في جوبا. ولا يزال موظفو الأمم المتحدة والعاملون في المجال الإنساني عرضة للحوادث الإجرامية في الشوارع وعمليات السطو المسلح ومخاطر اقتحام مجمعات الإقامة، إضافة إلى الحادثين الخطيرين اللذين أديّا إلى الموت واللذين وقعا في كل من موقعي حماية المدنيين، في ملكال في ١٧ و ١٨ شباط/فبراير، وفي جوبا في ١٩ و ٢٠ آذار/مارس.

ثامنا - الجوانب المالية

٧٠ - خصصت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٦٠/٦٩ باء المؤرخ ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٥، مبلغا إجماليه ٢٠٠ ٧٦٩ ٠٨٥ ١ دولار لتغطية نفقات البعثة خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦. وفي ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٦، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان ما قدره ٤١٤,٧ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة عن جميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ ما قدره ٥٩٣,٦ ٢ مليون دولار. وسُددت تكاليف القوات ووحدات الشرطة المشكّلة للفترة الممتدة حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، بينما

سُددت تكاليف المعدات المملوكة للوحدات عن الفترة الممتدة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وفقاً لجدول السداد الفصلي.

تاسعا - الملاحظات والتوصيات

٧١ - منذ نشوب النزاع قبل ما يزيد عن سنتين، فتحت الأمم المتحدة أبوابها لتوفير الملاذ الآمن للمدنيين المعرضين لمخاطر بدنية وشيكة وأنقذت آلاف الأرواح. ولا يزال نحو ٢٠٠ ٠٠٠ شخص يحتمون حاليا في معسكرات الأمم المتحدة، وإني أهيب بجميع الأطراف أن تحترم الطابع المدني الذي تتسم به تلك المواقع.

٧٢ - وإني أدين أعمال العنف التي اندلعت في موقع حماية المدنيين في ملكال في ١٧ و ١٨ شباط/فبراير، والتي أدت إلى قتل مدنيين بشكل عشوائي وإلى إلحاق أضرار بالمرافق الإنسانية، مما تسبب في التوقف عن تقديم خدمات حيوية. وعند الانتهاء من التحقيق في تلك الأحداث، يجب أن يحاسَب المسؤولون عنها ويجب اتخاذ تدابير للحيلولة دون تكرار أعمال عنف مؤسفة من هذا القبيل. وإني أذكّر جميع الأطراف بأن الهجمات المتعمدة التي تشن على مرافق الأمم المتحدة تشكل جرائم حرب وأن من تثبُت مشاركتهم في ارتكابها سيمثلون أمام المحاكم الدولية.

٧٣ - وتشكل التقارير المتعلقة بتصاعد العنف القبلي في واو وبيبور ومناطق أخرى من البلد مدعاة للقلق العميق، وهي تذكير صارخ باستمرار هشاشة الحالة الأمنية رغم توقيع اتفاق السلام. وإني أهيب بجميع الأطراف والعناصر المسلحة أن تكف فورا عن جميع العمليات العسكرية وأن تضع حدا لمعاناة المدنيين المحاصرين وسط تبادل إطلاق النار.

٧٤ - وألاحظ بجزع أن موظفي البعثة والجهات الفاعلة الإنسانية الأخرى يواجهون بانتظام عراقيل تمنعهم من الاضطلاع بالمهام المنوطة بهم بسبب الحواجز على الطرقات وغيرها من القيود المفروضة على تحركاتهم، ومحاولات المسؤولين الأمنيين ابتزازهم ومضايقتهم أو حرمانهم من حرية التنقل. ورغم ادعاء الحكومة خلاف ذلك، فإني أعتقد أن نشوء هذه البيئة المتسمة بالترهيب والإفلات من العقاب أمر مقصود وليس مجرد نتيجة لتزايد الإجرام. وإني أهيب مرة أخرى بالرئيس سالفا كير أن يتدخل شخصيا في هذه المسألة وأذكّره بأن هذه الأفعال تضر بشعب جنوب السودان في نهاية المطاف، إذ تحرمه من المعونة والحماية اللتين هو في أمس الحاجة إليهما.

٧٥ - وتهدد التأخيرات الحاصلة في تنفيذ اتفاق السلام بالعودة بجنوب السودان إلى النزاع الشامل الواسع النطاق. وقد حان الوقت لكي تحرز الأطراف تقدما فوريا وملموسا صوب تشكيل الحكومة الانتقالية والتفعيل الكامل للترتيبات الأمنية المتفق عليها. وإني أهيب بالنائب الأول المعيَّن للرئيس، رياك مشار أن يعود إلى جوبا على سبيل الأولوية، وأهيب بالحكومة أن تواصل نقل قواتها إلى خارج جوبا تمشيا مع اتفاق السلام.

٧٦ - وإني أحيّي اللجنة المشتركة للرصد والتقييم على مواصلة دعمها ورعايتها لتنفيذ اتفاق السلام. وأثني أيضا على الأحزاب السياسية الأخرى على تجاوزها الخلافات القائمة بينها وعلى انتخاب ممثليها في اللجنة وفي المؤسسات الأخرى، بما فيها الجمعية التشريعية الوطنية الانتقالية. وأحث كذلك رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية على عقد مؤتمر قمة في جوبا لتقديم كامل دعمهم السياسي إلى الجهود التي يبذلها الرئيس موغاي في هذه المرحلة الحرجة.

٧٧ - وإني أشعر بخيبة الأمل إزاء توقف عددٍ من المؤسسات الانتقالية، فيما يبدو، عن القيام بأعمالها. ويظل من دواعي القلق التأخيرُ الحاصل في تشكيل ونشر الشرطة المتكاملة المشتركة، وفي التفعيل التام لمركز العمليات المشتركة ومجلس استعراض الدفاع الاستراتيجي والأمن. وفي غضون ذلك، يجب أيضا إنشاء اللجنة الدائمة المعنية بمراجعة الدستور، واللجنة الوطنية للانتخابات، ولجنة الحقيقة والمصالحة والتعافي بغية إحراز تقدم سياسي في الوقت المناسب والاضطلاع بالمهمة الهامة المتمثلة في إنصاف ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي وقعت أثناء النزاع، بما فيها الانتهاكات التي استهدفت النساء والأطفال. وأحث أيضا على إشراك المجتمع المدني والمجموعات النسائية وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين، الذين لا بد من مشاركتهم من أجل ترسيخ عملية السلام. وتظل الأمم المتحدة على استعداد لتقديم الدعم إلى جميع الأطراف وأصحاب المصلحة في تنفيذ الاتفاق، وذلك بالتعاون الوثيق مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والاتحاد الأفريقي، والشركاء الدوليين.

٧٨ - وأود أن أعرب مرة أخرى عن تأييدي للبيان الصادر في ٣١ كانون الثاني/يناير الذي اعتبر فيه مجلس وزراء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، أن إنشاء ٢٨ ولاية في جنوب السودان يتعارض مع اتفاق السلام، وحثَّ فيه الرئيس على تعليق تنفيذ الأمر إلى حين إنشاء اللجنة المقترحة لاستعراض الحدود الوطنية.

٧٩ - وتواجه جمهورية جنوب السودان تحديات هائلة في الجهود التي تبذلها من أجل تحقيق مزيد من الأمن والاستقرار لشعبها. ونظرا لأن خطة الاستجابة الإنسانية لجنوب السودان

لم يتم تمويلها حاليا إلا بنسبة ٩ في المائة، فإني أحث المجتمع الدولي مرة أخرى على أن يبرهن على التزامه بإنقاذ الأرواح في جنوب السودان بالسير قدما على سبيل السلام.

٨٠ - وختاما، أود أن أعرب عن خالص امتناني لموظفي بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وفريق الأمم المتحدة القطري، الذين مكنت جهودهم الدؤوبة من حماية آلاف المدنيين المهددين بالعنف البدني، ويسرت تقديم المساعدة الإنسانية، وواصلت إحراز التقدم في تنفيذ اتفاق السلام. وأخص بالشكر ممثلتي الخاصة، إلين مارغريته لوي، على قيادتها القديرة، وكذلك البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، التي وفرت للبعثة ما يلزم من الأفراد النظاميين والأصول. وأشيد أيضا بكل إخلاص بالشركاء الإنسانيين المحليين والدوليين على تفانيهم في تقديم المعونة الحيوية إلى شعب جنوب السودان على الرغم من مواجهة تحديات تشغيلية هائلة.

Map No. 4456 Rev. 22 UNITED NATIONS
April 2016 (Colour)

Department of Field Support
Geospatial Information Section (formerly Cartographic Section)